المبحث الأول
العلاقات المصرية – السوفيتية آذار ١٩٧١ – تموز ١٩٧١

على الرغم من أزمة فقدان الثقة بين القيادتين المصرية والسوفيتية، فإن غياب مبادرة سياسية من شانها وضع حل نهائي للصراع العربي - (الإسرائيلي)، وحاجة القوات المسلحة المصرية لأسلحة ردع هجومية حتم على السادات تجاوز تلك الأزمة، والمبادرة نحو تقارب مصري – سوفيتي.

- زيارة السادات السرية للاتحاد السوفيتي:

إزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية، قام السادات بزيارة سرية للاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١-٢ آذار ١٩٧١، جاءت تلبية لدعوة تلقاها من الحكومة السوفيتية في أواخر شباط ١٩٧١، بعد ان أبلغته القيادة السوفيتية بان الأمر يقتضي مشاورات على مستوى عالٍ[١]. وفي المباحثات التي جرت بين الجانبين تم عرض الموقف السياسي والعسكري، وناقشت الحكومة المصرية مسألة حتمية البدء بعمليات حربية، وحاجة القوات المسلحة المصرية إلى أسلحة متطورة، والى طائرة ردع[*]، واستكمال الذخائر، والحاجة إلى دفاع جوي متطور ولا سيما في منطقة الصعيد المصري، وأكد الرئيس المصري للقادة السوفيت على ان ج. ع. م لا ترغب في حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما انها لا تريد إشراك الجنود السوفيت في معركتها المقبلة مع (إسرائيل)[٢].

كان الرئيس المصري يبغي من وراء تلك الزيارة تحقيق ثلاثة مطالب تم عرضها على الحكومة السوفيتية، أولها ان يضع معهم إستراتيجية عسكرية، وسياسة مشتركة، وثانيها ان توضع ج. ع. م على قدم المساواة مع (إسرائيل) بالنسبة للتسلح، وفي ذلك أوضح لهم بانه لا يطالب بتفوق في الأسلحة، على الرغم من ان ذلك من

---

(١) مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، ص٨٩.

(*) طائرة الردع: المقصود هنا طائرة كبيرة من طراز (اليوشن ٢٣)، وكانت آنذاك في حساب الجميع سلاح الردع الأساسي الذي يمكن ان يتوفر للقوات الجوية. هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، ص٢٢٦.

(٢) محمد حافظ إسماعيل، امن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص١٧٥.

حق ج. ع. م، بوصفها البلد المهزوم والمحتلة أرضه، وثالثها خاص بالمعدل الحالي لإرسال الأسلحة، وقد تبين للحكومة المصرية ان السوفيت عازفون عن التحدث في موضوع الإستراتيجية المشتركة، وان كانوا مستعدين للبحث في مسألة السلاح[١].

إلا ان السوفيت لم يستجيبوا لطلب الحكومة المصرية في الحصول على طائرة ردع، وكان أقصى ما قبلوه، هو إمداد مصر بالطائرات القاذفة (تي يو ١٦)، بشرط ان يتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة السوفيتية، وقد رفضت الحكومة المصرية أي قيد على حريتها في استخدام تلك الطائرات[٢]. وفي ذلك قال السادات ((لنفرض ان الإسرائيليين ضربوا عمق مصر مرة أخرى، فهل المفروض ان انتظر الإذن من موسكو قبل ان أرد الضربة، ان ذلك يضعني في مركز غريب، فانا رئيس لدولة مستقلة، ولا يمكنني ان أتنازل عن أي جزء من استقلالي في الحركة))[٣].

وفي محاولة من قادة الاتحاد السوفيتي لإثبات عمق وقوة التزامهم العسكري تجاه القيادة المصرية، وافقوا خلال تلك الزيارة على تزويد ج. ع. م بعدد إضافي من طائرات ميج ٢١ الاعتراضية، وعلى التوسع في إقامة قواعد صواريخ أرض – جو، مع الإبقاء على أطقم الفنيين السوفيت اللازمين لتشغيل نظم الدفاع الجوي المصري[٤].

كما ان السوفيت قد وافقوا خلال تلك الزيارة، وبعد إلحاح من الرئيس المصري على إرسال طائرات ميج ٢٣ وميج ٢٥، شرط ان يقودها طيارون سوفيت، وان تبقى تحت سيطرة الحكومة السوفيتية، بعد ان ابلغوا الحكومة المصرية، بانه قد يلزم مرور خمس سنوات قبل ان يستطيع الطيارون المصريون استخدام تلك الطائرات المعقدة بطريقة جيدة[٥].

يتضح من ذلك ان الحكومة السوفيتية كانت تلتزم الحذر تجاه القيادة المصرية، وانه مازالت هناك شكوك سوفيتية حول إمكانية إقدام السادات على خوض حرب

(١) هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١١٢.
(٢) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٧٥؛ ضياء الدين داود، ما بعد عبد الناصر أيام والسادات، دار الموقف العربي، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص٤٦.
(٣) نقلاً عن: هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١١٢.
(4) Glassman, Op. Cit, p.87.
(5) Ibid.

جديدة مع (إسرائيل)، قد تؤدي إلى هزيمة عربية، نتيجة التسرع و عدم استكمال الاستعدادات العسكرية، قد ينتج عنها خسارة جديدة لسمعة السلاح السوفيتي، أو قد تؤدي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة طالما تجنبها السوفيت.

وبعد عودته إلى القاهرة صرح الرئيس المصري في٧ آذار ١٩٧١، بانه راضٍ تماماً عن ما تم انجازه خلال تلك الزيارة، وانه واثق من تأييد الاتحاد السوفيتي للحق العربي تأييداً مطلقاً[١].

وعلى الرغم من كون السادات قد صرح بانه تظاهر بالغضب كي يحصل على ما يريد من الحكومة السوفيتية[٢]. إلا ان المحادثات لم تخلُ من مشاحنات واعتراضات واقعية، ويذكر الفريق أول محمد فوزي (وزير الحربية المصري) في مذكراته بان السوفيت أطلقوا على لقاء القمة في ١ آذار ١٩٧١، تسمية (لقاء بداية فقدان الثقة والتشكيك)[٣]، وان الزيارة لم تحقق الكثير مما كانت القيادة المصرية تتمناه، وربما يكون ذلك عائداً إلى كون القادة السوفيت لم يتخلصوا من شكوكهم تجاه السادات، ولم يضعوا ثقتهم فيه بعد، ولولا تلك الشكوك ربما كان مصير تلك الزيارة النجاح، كما نجحت زيارة عبد الناصر لموسكو في كانون الثاني ١٩٧٠[٤].

ان موضوع الإمداد بالسلاح كان دائماً من أهم المواضيع الحساسة التي لم تحسم بصراحة، ولم يتوصل الجانبان فيها إلى نظرة مشتركة، ومن الجانب المصري كان القادة يطلبون السلاح من السوفيت، وعيونهم على الإمدادات الأمريكية المتطورة لـ (إسرائيل)، ومن الجانب السوفيتي كان الموقف يتلخص في إمداد القوات المسلحة المصرية باحتياجاتها الضرورية للدفاع عن ج. ع. م وتحرير أراضيها المحتلة دون التورط في قتال مبكر يتيح لـ (إسرائيل) فرصة رد الفعل المتصاعد الذي يربك

(١) "كلمة الرئيس أنور السادات، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، إلى الشعب حول الوضع السياسي الراهن"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص١٩٦.
(٢) ينظر: هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١١٣.
(٣) فوزي، إستراتيجية المصالحة، ص١٥٣.
(٤) كان القادة السوفيت آنذاك يعتقدون بان السادات ليس الرجل المناسب بالنسبة لهم، وانه يبدو أكثر ميلاً واستعداداً للتفاهم مع الولايات المتحدة،
Nigel J. Ashton, (ed.), The Cold War in The Middle East Regional conflict and the superpowers 1967-73, Routledge, (New York, 2007) p.141.

الخطة الأساسية للتحرير، وإتاحة الحجة الكافية لها للحصول على أسلحة أمريكية متطورة، الأمر الذي يساهم في تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة، ويعرضها لأخطار أكثر جسامة[١].

كانت رغبة القيادة المصرية مشروعة، ورؤية القادة السوفيت سليمة، لكن التوافق بينهما لم يتحقق تماماً، لان العلاقة بين ج. ع. م والاتحاد السوفيتي. لم تكن ابداً مثل العلاقة بين (إسرائيل) وأمريكا، فالنظم الاجتماعية مختلفة بين ج.ع.م والاتحاد السوفيتي، بل ان الحساسية من الشيوعية ظلت قضية غير محسومة، بينما تؤدي(إسرائيل) دوراً واضحاً ونشطاً في خدمة المصالح الأمريكية، حيث يتوفر انسجام كامل في النظم الاجتماعية، وتطابق واضح في المصالح المشتركة[٢].

ونتيجة لذلك ظلت العلاقات المصرية – السوفيتية على الرغم من تطورها مشوبة بالحذر، وأصبح صوت الإلحاح في الحصول على أسلحة جديدة أكثر ارتفاعاً من كلمات الشكر والتقدير على ما أصبح في يد الجنود المصريين فعلاً، ولم تبذل القيادة العسكرية المصرية جهداً في سبيل تعميق النظرة السياسية للضباط والجنود، وتوضيح ان كل من يتعاون مع القيادة المصرية، ويقدم لها السلاح في معركة التحرير هو صديق لها. وبدلاً من حدوث ذلك فان أزمة فقدان الثقة لم تقتصر على القادة السياسيين، بل شملت حتى القيادات العسكرية، ففي ٥ آذار ١٩٧١ عقدت وزارة الحربية المصرية اجتماعاً حضره كبار قادة القوات المسلحة وكبار الخبراء السوفيت وبينهم الجنرال اوكونيف (رئيس البعثة العسكرية السوفيتية)، وأثناء الاجتماع شكا بعض الضباط المصريين من فعالية الأسلحة السوفيتية، ومن التأخير في إرسال تلك الأسلحة، وانبرى الجنرال اوكونيف يرد على ما بدى له نقداً للاتحاد السوفيتي، لكن السادات أوضح له بان ليس هناك ما يدعو إلى الحساسية، وان الضباط المصريون لا يهاجمون الاتحاد السوفيتي، وانه في اجتماع مثل هذا لا بد لكل شخص ان يتكلم بصراحة[٣].

---

(١) حمروش، غروب يوليو، ص٥٢.
(٢) حمروش، غروب يوليو، ص٥٢.
(٣) هيكل، الطريق إلى رمضان، ص١١٣

وخلال الفترة ٤-٩ نيسان ١٩٧١ سافر وفد مصري يمثل الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة عبد المحسن أبو النور (الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي) إلى موسكو للمشاركة في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي[١].

وقد أصدر المؤتمر بياناً اهتمت به القيادة المصرية كثيراً. جاء فيه ((ان الاتحاد السوفيتي سيواصل بحزم مساندة الشعوب العربية، وان على المعتدين الإسرائيليين ان يخرجوا من الأراضي التي استولوا عليها))، كما حذر البيان حكام (إسرائيل) من الرفض العنيد الذي يبدونه لسحب قواتهم من الأراضي العربية المحتلة[٢].

ولغرض التباحث حول الخطوات المشتركة المقبلة من اجل توطيد السلام في الشرق الأوسط، وبناءً على دعوة الحكومة السوفيتية، قام محمود رياض (وزير الخارجية المصري) بزيارة للاتحاد السوفيتي خلال الفترة ١٥-٢٠ نيسان ١٩٧١، وقد توصل رياض من خلال مباحثاته مع غروميكو (وزير الخارجية السوفيتي) إلى التفاهم حول عدة نقاط تشمل الموقف السياسي المشترك للجانبين، كان من بينها أهمية الاستمرار في التحرك السياسي من أجل الضغط على الولايات المتحدة، وتأييد الحقوق السياسية الكاملة للشعب الفلسطيني، والاهتمام بالتحرك الإعلامي، مع ضرورة التركيز على رفض (إسرائيل) للانسحاب، والدور المنحاز للولايات المتحدة، ويبدو ان الرسالة الأهم التي كان يحملها الوزير المصري للحكومة السوفيتية، هي رؤية الحكومة المصرية بان المعركة مقبلة، ولا بد من التعجيل بوصول الدعم العسكري لـ ج. ع. م [٣].

وقد تضمن البيان المشترك للجانبين إشارة إلى الأهمية الكبيرة للاتصالات والمشاورات المنتظمة بين حكومتي البلدين حول المسائل التي تهمهما، كما عبر الجانبين عن استعدادهما لإجراء مثل تلك الاتصالات والمشاورات في المستقبل[٤].

---

(١) عبد المحسن أبو النور، الحقيقة عن ثورة يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٣٠٧.
(٢) نقلاً عن: مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، ص٩١.
(٣) رياض، المصدر السابق، ج١، ص-ص٣٥٨-٣٥٩.
(٤) "بيان مصري – سوفيتي مشترك بمناسبة زيارة السيد محمود رياض للاتحاد السوفيتي"، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، المصدر السابق، ص٣١٥.

- اعلان اتحاد الجمهوريات العربية ١٧ نيسان ١٩٧١ والموقف السوفيتي منه :

كانت فكرة اتحاد الجمهوريات العربية معروضة للمناقشة منذ عام ١٩٦٩، وكان عبد الناصر قد أقام في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٩، اتحاداً شكلياً مع ليبيا والسودان، كان في الأساس خطوة على طريق مشروع القيادة المصرية آنذاك نحو تعزيز الدعم العربي لـ ج. ع. م بعد حرب ١٩٦٧[١].

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠ شكلت ج. ع. م اتحادا ثلاثياً مع ليبيا والسودان، ثم انضمت إليها سوريا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٠[٢].

وفي ١٧ نيسان ١٩٧١،أعلن السادات عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية في كلمة جاء فيها ((احمد الله الذي أتاح لي الشرف ان أعلن إليكم الليلة قيام اتحاد الجمهوريات العربية الذي اتفقت الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية على إقامته بينها))[٣].

وفي البداية كان الاتفاق ان يكون الاتحاد رباعياً ويدخله السودان إلا ان الرئيس السوداني جعفر نميري[*] اعتذر، متذرعاً بمشاكله الداخلية[٤]. إذ كان اتحاد الجمهوريات العربية يحظى بمعارضة شديدة من قبل الحزب الشيوعي السوداني واضطر الرئيس السوداني إلى ترك محادثات الوحدة في القاهرة والسفر إلى موسكو

---

(١) الجمل، المصدر السابق، ص٨٢.

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: غسان يوسف مزاحم، اتحاد الجمهوريات العربية (مصر – سوريا – ليبيا) دار حوران للطباعة والنشر، (دمشق، ٢٠٠٠)، ص١٢، وما بعدها.

(٣) كلمة الرئيس أنور السادات، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، إلى الأمة العربية حول إعلان تأسيس اتحاد الجمهوريات العربية" الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، ص٣٠٩.

(*) رجل دولة سوداني ولد عام ١٩٣٠، دخل الكلية الحربية عام ١٩٥٠ شارك في تأسيس جماعة من الضباط الأحرار السودانيين مستوحاة من النموذج المصري اعتقل عام ١٩٦٣، وبعد وخرجه من السجن أوفد إلى ألمانيا ثم إلى الولايات المتحدة لمتابعة تحصيله العسكري استولى على الحكم عام ١٩٦٩ وأطيح به عام ١٩٨٥، للتفاصيل ينظر: بابكر حسن مكي، النميري الامام والروليت، أسرار ١٦ سنة من حكم المشير للاسودان، حق النشر والتوزيع للمؤلف، (الكويت، د. ت)، ص٢٥ وما بعدها.

(٤) عبد العاطي محمد، "تطور الفكرة العربية في مصر"مجلة الفكر العربي، (بيروت) المجلد (١)، السنة الاولى، العددان (٤، ٥)، تشرين الأول، تشرين الثاني، ١٩٧٨، ص٣١٥.

للحصول على تأييد سوفيتي في الضغط على الشيوعيين السودانيين حتى يتخلوا عن معارضتهم لإشتراك السودان في الاتحاد[١].

لكن يبدو ان السوفيت لم يكونوا قادرين، أو ربما لم يكونوا راغبين في ممارسة ضغط على الشيوعيين السودانيين وكانت النتيجة النهائية ان انسحب السودان من محادثات القاهرة، ولم يوقع على الاتفاق المبدئي للاتحاد في ١٧ نيسان ١٩٧١[٢].

وعلى الرغم من موافقة الحكومة السوفيتية بحماس على توقيع الاتحاد، الذي وصفته صحيفة برافدا بانه خطوة جديدة نحو وحدة الدول العربية، وقوة جديدة تضاف إلى جبهة القتال ضد (قوى الاستعمار)[٣]. فإن السوفيت لم يكونوا مقتنعين تماماً بفكرة الاتحاد، ويبدو انهم اضطروا إلى تأييده املاً في ان يستخدم كأداة لإضعاف النفوذ الغربي في البلدان العربية. فالاتحاد السوفيتي كان في السابق متحفظاً على موضوع الوحدة العربية، ومنذ البداية كان للعلماء السوفيت اعتراضاتهم التي كانوا يدعموها بحجج، مثل عدم اكتمال شروط ومقومات الوحدة، وافتقار البلدان العربية إلى الاتفاق في مسألة التكامل الاقتصادي وغير ذلك من الذرائع الأخرى[٤].

وعندما كان موضوع الوحدة مقترحاً في عهد عبد الناصر، اعترضت الحكومة السوفيتية عليه، بحجة ان تناقض مواقف الدول العربية سيؤدي إلى تعقيد أزمة الشرق الأوسط، وان المسألة تحتاج إلى تفكير طويل، والأخذ بدروس التاريخ، فان تمت الوحدة وحصل انفصال مماثل لما حدث عام ١٩٦١ فان ذلك سيؤثر حتماً على نحو سلبي في سمعة ووزن القيادة المصرية[٥]. وقد أبدى القادة السوفيت حينها استيائهم من فكرة الاتحاد بالقول ان الأحزاب المتصارعة في سوريا ستجر المتاعب على الحكومة المصرية ثم تساءلوا عن طبيعة العلاقات التاريخية بين مصر وليبيا،

(١) دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٥.
(٢) فريدمان، المصدر السابق، ص٨٢.
(٣) نقلاً عن: روميا نتسيف شفيدوف، العلاقات السوفيتية – الليبية، دار التقدم، (موسكو، ١٩٨٦)، ص٧٧.
(٤) قدري قلعجي، أراء العلماء والقادة السوفيت في الأمة والطبقة والوحدة والمقاومة وقضية فلسطين، دار الكاتب العربي (بيروت، د. ت)، ص١٧٩.
(٥) رياض، المصدر السابق، ج١، ص-ص٢٦٢-٢٧١.

واضطر عبد الناصر إلى ان يقف موقف الدفاع في تلك القضية العربية البحتة أمام محدثيه السوفيت[١].

كما ان مشروع الاتحاد المعلن في ١٧ نيسان، كان قد لقي معارضة شديدة من قيادة وأعضاء الاتحاد الاشتراكي، الذي كانوا يوصفون في ج. ع. م بانهم ذوي ميول يسارية تحظى باحترام السوفيت، أمثال علي صبري و شعراوي جمعة وغيرهما، الذين كان اعتراضهم مبنياً على ان السادات تجاوز سلطته بعدم الرجوع إليهم، كما انهم كانوا يخشون من التغيرات الدستورية التي ستطرأ نتيجة تشكيل ذلك الاتحاد، والتي تتطلب إعادة هيكلية بنية الدولة، وإجراء انتخابات جديدة، لذا ساورتهم الشكوك بان السادات سيجد في ذلك ذريعة للتخلص منهم[٢].

ويبدو ان مخاوف السوفيت من الصعوبات التي سيخلقها التقارب بين الدول الثلاث، والدعوات الإسلامية المعادية للشيوعية، التي كان يطلقها الرئيس الليبي معمر القذافي[*]، واحتمالات القضاء على الشيوعيين في السودان، كل ذلك كان وراء خشية السوفيت من ان يهدد الاتحاد موقعهم في المنطقة العربية[٣].

- الصراع السياسي على السلطة في مصر واثره في العلاقات المصرية - السوفيتية:

(١) صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد، الاتفاقيات وأصولها التاريخية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص-ص٦٨-٦٩.

(2) John Waterbury , Egypt (Burdens of the past). By field staff, United State of America universities, 1978, p.238;

هناك من يشير إلى ان السادات كان ينوي ذلك فعلاً، ينظر: ألبير فرحات، مصر في ضل السادات ١٩٧٠-١٩٧٧، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٧٨)، ص٢٤.

(*) معمر القذافي (١٩٤١-٢٠١١) عسكري وسياسي ليبي ولد في منطقة سرت عام ١٩٤١، التحق بالكلية الحربية في بنغازي عام ١٩٦٣ وتخرج منها عام ١٩٦٥ برتبة ملازم، يعد المحرض الرئيسي في انقلاب ١ أيلول ١٩٦٩، الذي أطاح بالملك إدريس السنوسي، رأس مجلس قيادة الثورة، ثم أصبح أمين المؤتمر العام للشعب الليبي، تخلى سنة ١٩٧٩ عن كل مناصبه الرسمية وأعلن نفسه (قائد ثورة)، لكنه بقي فعلياً يمثل الرئيس الحقيقي للدولة، هدد مراراً بالانسحاب من جامعة الدول العربية، له مؤلفات منها الكتاب الأخضر وراوية الأرض، قتل في ٢٠١١/١٠/٢٠. خليل احمد خليل، ملحق موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٥٧٥.

(٣) دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٥.

كان الانقسام والصراع على السلطة بين النخبة المصرية الحاكمة، موجوداً منذ عهد عبد الناصر، إلا ان وفاة الأخير في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، جعلت ذلك الصراع يتضح تدريجياً، كما ان العلاقة بين السادات والمجموعة التي عرفت بـ (مجموعة علي صبري)(*) كانت تفتقر إلى الكثير من حسن التعامل والثقة بين الجانبين(١). وكانت هناك خلافات في الفكر وفي التوجه السياسي، يختلط فيها الموقف الشخصي بالموقف المبدئي(٢).

كانت تلك الجماعة غير راضية وغير مقتنعة بترشيح السادات لمنصب رئاسة الجمهورية، إلا انها في الوقت نفسه كانت ترى فيه شخصية يمكن السيطرة عليها(٣). وان اثبتت لهم الأيام عكس تصوراتهم، وكانت هناك أكثر من مسالة جعلت السادات يعتقد بانهم يحاولون تقييد سلطاته، ومنها معارضتهم لمبادرته السياسية في ٤ شباط

(*) على الرغم من ان السادات أطلق على أفراد تلك الجماعة اسم (جماعة على صبري)، وجرى المؤرخون والكتاب بعد ذلك على نهجه وعلى إطلاق ذلك الاسم عليها، بعد ان أصبح اصطلاحا يصعب تغييره، إلا ان المؤرخ المصري جمال حماد (احد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار) يرى ان واقع الأمر وتصحيح التاريخ هو ان تلك الجماعة لم تكن جماعة علي صبري، وإذا كانت هناك تسمية تصح ان تطلق عليها فيجب ان تسمى جماعة، (شعراوي وسامي وفوزي). جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر وأسرار مصرع المشير عامر، ط٥، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ن (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٢٤.

(١) احمد طعيمة، شاهد حق، صراع السلطة، نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات، مطابع الأهرام التجارية، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص١٩٠؛ "القصة كاملة: أنور السادات ومحمد حسنين هيكل"، مجلة الجيل، (بيروت)، العدد الثاني، تشرين الثاني ١٩٨٠، ص-ص١٥٣-١٥٤..

(٢) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الله امام، انقلاب ١٥ مايو القصة الكاملة، دار الموقف العربي، (القاهرة، ١٩٨٤)، ص٢٤ وما بعدها؛ سليمان مظهر، قصة الصراع بين السادات ورجال عبد الناصر، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٨ وما بعدها. وتجدر الإشارة هنا إلى ان الخلاف بين الطرفين لم يكن خلافاً ناشئاً عن اختلاف التوجهات السياسية، بقدر ما كان معبراً عن صراع على السلطة، بين السادات الذي أراد الانفراد بالقيادة السياسية، باعتباره خليفة لعبد الناصر، وبين خصومه المسيطرين على الاتحاد الاشتراكي العربي من خلال لجنته المركزية، التي كان أعضائها يرون في أنفسهم شركاء للسادات في ميراث عبد الناصر، منصور، المصدر السابق، ص٣٩٠؛ حمادة حسني، عبد الناصر والتنظيم الطليعي السري ١٩٦٣-١٩٧١، منشورات مكتبة بيروت، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٩٥.

(٣) طارق حبيب، ملك وثلاثة رؤساء، ط١، دار الشروق، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص١٩٥؛ رشاد كامل، لغز السادات، ط١، مطابع روز اليوسف، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص١٠٨.

١٩٧١، ولإعلانه عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية، ومحاولتهم التدخل وإبداء الرأي في كثير من القرارات، التي اتخذها بشأن السياسة الداخلية المصرية.

وفي ١ أيار ١٩٧١ وبمناسبة عيد العمال قام السادات بزيارة لمدينة حلوان لإحياء تلك الذكرى، على اعتبار ان تلك المدينة تمثل مركزاً للتجمع العمالي الأكبر في ج. ع. م، وقد نظم أعضاء الاتحاد الاشتراكي مظاهرة، كان الهدف منها احراج موقف السادات ومقاطعته في القاء خطابه إلا ان المظاهرة فشلت في تحقيق أغراضها، وألقى السادات خلالها خطاباً تحدث فيه بصراحة عن تصميمه على تصفية ما اسماه آنذاك بـ (مراكز القوى)[١].

وتنفيذاً لذلك بدأ السادات بعزل علي صبري (نائب رئيس الجمهورية) من منصبه. وكان السادات يتوقع ان يحدث إقصاء علي صبري من منصبه، ومن ثم بقية معارضيه، ردود فعل قوية لدى الاتحاد السوفيتي، على اعتبار انهم كانوا متعاطفين مع السياسة السوفيتية في ج. ع. م [٢]، وان إقصائهم سيؤدي إلى المزيد من المشاكل مع السوفيت، في وقت كان فيه الموقف العسكري الحرج يتطلب مزيداً من الدعم السوفيتي[٣]. لذا أخطرت القيادة المصرية فلاديمير فينوغرادوف (السفير السوفيتي في القاهرة) بنيتها في إقالة علي صبري، في محاولة منها لمعرفة الموقف السوفيتي تجاه ذلك القرار، وقد عدَّ السفير السوفيتي ذلك شأن داخلي، واكتفى بتذكير السادات، بضرورة توحيد الجهود والتعاون داخل النخبة المصرية للابتعاد عن خطر الانقسام في تلك الظروف الحرجة[٤].

---

(١) فؤاد مطر، اين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات – أسرار سقوط رؤوس النظام الناصري، دار النهار النشر، (بيروت، ١٩٧٢)، ص٦٣؛ فاروق فهمي، السادات هل قتل الليثي ناصف، مؤسسة أمون الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص٤٢

(٢) يشير احد المصادر إلى ان حشوداً من المتظاهرين المصريين قد اجتمعت بعد قرار إقالة علي صبري – حول أسوار السفارة السوفيتية في القاهرة. وكانت تهتف بحياة السادات وسقوط علي صبري وأسياده. دينو فرسكو باليدي، السادات يتحدى، مصر الجديدة في قلب العالم العربي، سلسلة كتب مترجمة، تسلسل (٧٢٠)، وزارة الإعلام المصرية، (القاهرة، د. ت)، ص٤٨.

(3) Col. B. K. Narayon, Anwar EL Sadat: Man with amission , by Vikas publishing House PVT Ltd, (New Delhi, 1977), p.79.

(٤) فينوغرادوف، المصدر السابق، ص٤٠.

وفي ليلة ١١ أيار ١٩٧١ أثبتت بعض الأدلة ان وزارة الداخلية المصرية التي كان يترأسها شعراوي جمعة، كانت قد وضعت هواتف جميع من كان يتصل بهم رئيس الجمهورية المصرية تحت المراقبة، وأوضحت بعض الأشرطة المسجلة، أحاديث تم التقاطها وتسجيلها سراً وبطريقة غير مشروعة من داخل بيت السادات، وتبين من خلال تلك الأشرطة، مسؤولية شعراوي جمعة (وزير الداخلية المصري)، الذي أجبر على الاستقالة اثر ذلك في ١٣ أيار ١٩٧١، ثم أصدر السادات قراراً بتعيين ممدوح سالم (محافظ الإسكندرية) وزيراً للداخلية المصرية[١].

أدى ذلك إلى استياء باقي الوزراء المعارضين لسياسة السادات، وفي اليوم نفسه، قام خمسة وزراء مصريين بتقديم استقالة جماعية محاولين بذلك ان يخلقوا ما يعرف بـ (الأزمة السياسية). إلا ان السادات سيطر على الموقف الداخلي بعد قبول استقالتهم، وقام في ١٤ أيار ١٩٧١ بحملة من الاعتقالات لعدد من قادة الاتحاد الاشتراكي، وحرص الإعلام المصري على تسمية ما حدث في ذلك اليوم، بانه صراع على السلطة السياسية حسم لصالح السادات، وليس انقلاباً على سياسة عبد الناصر[٢].

وفي ١٥ أيار ١٩٧١ عقد القادة السوفيت اجتماعا جرى فيه بحث التطورات الداخلية الأخيرة التي شهدتها ج. ع. م، على ضوء تقرير عاجل بعثه السفير السوفيتي في القاهرة، وفيما يبدو فان القادة السوفيت توصلوا إلى استنتاج مفاده ان الذين فقدوا مواقعهم في ج. ع. م ليسوا بالضرورة أصدقائهم، كما ان السادات الذي انفرد بالسلطة ليس بالضرورة عدوهم، والراجح في ظنهم انه صراع تقليدي على السلطة، وان كل طرف من أطرافه حاول استغلال (المركز السوفيتي) لصالحه، لكن الذي بقي بعد ذلك نتيجة البحث المستفيض لتلك الأحداث، هو ان الصورة العامة في القاهرة غير واضحة، وذلك هو مكمن الخطر بالنسبة للسوفيت[٣].

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: موسى صبري، وثائق ١٥ مايو، ط١، المكتب المصري الحديث، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص١٥٩ وما بعدها.

(٢) مطر، اين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات، ص١٤؛ جمال إسماعيل "من باع من في مايو ١٩٧١"، مجلة الدستور (لندن) السنة الثالثة عشرة، العدد (٢٦٨)، ١٩٨٣، ص٣٠.

(٣) هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، ص٣١٧.

وعلى الرغم من اعتبار السوفيت ما حدث في ج. ع. م شأن داخلي، فإنهم تأثروا بذلك كثيراً، وكانوا يعدّون تصفية علي صبري ومجموعته تصفية لركائزهم الأساسية في الحكومة المصرية[١].

وقد تحدثت بعض المصادر السوفيتية عن تلك الاحداث بشيء من الامتعاض، إذ يصف الصحفي السوفيتي ايغور بيلياييف تلك الأحداث بانها ((تسويد لصفحة الرئيس المصري عبد الناصر))[٢].

ويشير الباحثان السوفيتيان، (سيرغي لوسيف ويوري تيسوفسكي) إلى تلك الأحداث بالقول ((ان نظام السادات الذي أقصي في ظله انصار عبد الناصر من المناصب الأساسية، كان تلك الحلقة الضعيفة التي فتشت عنها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الجبهة العربية))[٣].

بينما يقول المستشرق السوفيتي ييجورين (ممثل وكالة انباء نوفوستي في ج. ع. م): ((تغير الزمن، فقد بدأ رئيس مصر الجديد (السادات) في استبعاد أهم الناصريين لكي تكون أدوارهم ثانوية، ثم ضرب في مايو ١٩٧١، اقرب من أحاط بناصر فتم القبض على (علي صبري) وعلى القادة الآخرين، وكان كل شيء يسير ناحية إنهاء التعامل معنا))[٤].

لاشك ان الأزمة السياسية الداخلية في ج. ع. م، قد أزاحت الكثير من المعارضين السياسيين للسادات، فضيقت بذلك مجال الاختيار امام الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت نفسه كان القادة السوفيت يتخوفون من ان يكون لذلك الصراع الداخلي على السلطة في ج. ع. م، مضاعفاته السيئة على علاقتهم بها، كما ان قرار إقالة علي صبري جاء قبل يوم واحد من زيارة وليم روجرز (وزير الخارجية الأمريكي) للقاهرة، التي تركت مخاوف لدى السوفيت من ان تتطور تلك الاتصالات

(١) عبد العظيم رمضان، مصر في عصر السادات، ج٢ مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص٣٦١.
(٢) بيلياييف، الشرق الأوسط والعرب، ص٤٣.
(٣) سيرغي لوسيف، يوري تيسوفسكي، الشرق الأدنى البترول والسياسة، دار التقدم، (موسكو، ١٩٨٤)، ص٢٥.
(٤) اناتولي زاخاروفيتش ييجورين، مصر في عصرنا الحديث، ترجمة: علي فهمي عبد السلام، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٢٥٨.

والمشاورات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والأمريكية إلى ما هو ابعد من ذلك بكثير[١].

ونتيجة للشكوك السوفيتية تجاه التطور الحاصل في العلاقات المصرية - الأمريكية، طلب السفير السوفيتي في القاهرة موعداً فورياً مع الحكومة المصرية، وأبلغ السادات ان الحكومة السوفيتية قررت إرسال وفد على مستوى عالٍ يرأسه بودغورني وإنها ترجو تحديد موعد لاستقبال ذلك الوفد، وقد وافق الرئيس المصري على استقبال الوفد السوفيتي، بل انه قال للسفير السوفيتي انهم في موسكو سبقوه، لانه كان في نيته الذهاب إليهم الأسبوع القادم[٢].

وقبيل وصول الوفد السوفيتي إلى القاهرة، أعطى السادات رسالة طمأنينة للاتحاد السوفيتي، إذ عرض بنفسه موضوع قلق الاتحاد السوفيتي من الأحداث الأخيرة في ج. ع. م، في اجتماع عقد في مكتبه بقصر القبة، فكرة إدخال واحد أو اثنين من الشيوعيين المصريين البارزين في الوزارة، وتم الاتفاق على (إسماعيل صبري عبد الله) و (فؤاد مرسي) حيث أصبح الأول وزيراً للتخطيط، وأصبح الثاني وزيراً للتموين[٣].

---

(١) مقلد، المصدر السابق، ص-ص٣٢٩-٣٣٠، هناك من يرى ان تلك الأحداث التي شهدتها ج. ع. م في أيار ١٩٧١، أثبتت وحتى بعد توقيع المعاهدة المصرية – السوفيتية في ٢٧ أيار ١٩٧١، (التي سنشير إليها لاحقاً) بان السوفيت كان لديهم تواجد عسكري في ج. ع. م بدون تأثير ونفوذ سياسي معين.

David, P. Forsy, "The Soviets and the Arab – Israeli conflict, world Affairs, Vol. 134, No. 2, 1971, p.139.

(٢) هيكل، أكتوبر ٧٣، السلاح والسياسة، ص٣١٧؛

Philip D. stwart, Margaret G. Herman "modeling the 1973, Soviet Decisions to support Egypt" The American political Scince Review, VOL. 83, No. 1 (Mar, 1989), p.36.

(٣) شكري، الثورة المضادة في مصر، ص٦٢. ويلاحظ بعد نجاح السادات فيما اسماه بـ (ثورة التصحيح) في ١٥ أيار ١٩٧١، ان عناصر ماركسية مصرية بدأت سعيها مجدداً لتنظيم نفسها ضمن حزب جديد، اعتقاداً منها بان مبررات الحل والاندماج في تنظيمات ثورة (يوليو) تموز ١٩٥٢، قد انتهت بنهاية ابرز قياديها وانتصار القوى المضادة عليها. عبد الهادي ناصف، شاهد عصر، مصر من الثورة إلى الثورة المضادة، دار الوحدة للطباعة والذشر، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص١١٥.

- معاهدة الصداقة والتعاون المصرية – السوفيتية ٢٧ أيار ١٩٧١ :

نتيجة لشكوك القادة السوفيت في نوايا القيادة المصرية، قرروا التحقق من مدى ولائها لهم، لذا عرضوا عليها إبرام معاهدة للصداقة والتعاون. وبالفعل وصل إلى القاهرة في ٢٥ أيار ١٩٧١ وفد سوفيتي لذلك الغرض، وفي ٢٧ أيار ١٩٧١ تم التوقيع على المعاهدة التي تحددت مدتها بخمسة عشر عاماً[١].

ويرى البعض ان المبادرة في طلب توقيع المعاهدة جاءت أولاً من الجانب المصري، وذلك في آذار ١٩٧١، من خلال رسالة بعث بها السادات إلى الحكومة السوفيتية، طالباً إبرام تلك المعاهدة رغبة منه في تطمين السوفيت على مستقبل العلاقات مع ج. ع. م ولحثهم على تقديم المزيد من الدعم لها. وقد تردد السوفيت أول الأمر في الموافقة، ثم ما لبثوا ان وافقوا عليها، بعد ان لمسوا تحسناً طارئاً في العلاقات المصرية – الأمريكية، وتحولات داخلية في ج. ع. م أثارت شكوكهم وقلقهم[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الحكومة السوفيتية سبق لها ان رفضت عرضاً مصرياً مماثلاً تقدم به عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧، خشية تورطهم في الصراع العربي – (الإسرائيلي) بصورة كاملة[٣].

غير ان الرأي الأرجح هو ان الحكومة السوفيتية هي التي طالبت بعقد تلك المعاهدة، وان الحكومة المصرية قد استجابت لطلبهم رغبة منها في طمأنتهم، ولعل ما يدلل على ذلك ان زيارة بودغورني جاءت نتيجة اقتراح من السوفيت أنفسهم، وان السوفيت قد طالبوا في بادئ الأمر بان تكون مدة سريان المعاهدة لعشرين عاماً، غير ان القيادة المصرية طلبت تخفيضها إلى خمسة عشر عاماً[٤].

---

(١) دانكوس، المصدر السابق، ص-ص١٤١-١٤٢.

(٢) هيكل، حكاية العرب والسوفيت، ص١٦٨؛ إسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣) أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٢٥٢.

(٤) يذكر محمد حسنين هيكل، (الصحفي ووزير الإعلام المصري السابق)، بأنه كان من المعترضين على مدة المعاهدة، لان مدتها المقررة بـ (٢٠) عاماً، ستجد من يشبهها بالمعاهدة المصرية – البريطانية عام ١٩٣٦، التي كانت مدتها (٢٠) عاماً كذلك. هيكل، حكاية العرب والسوفيت، ص١٦٨.

كما ان هناك من يشير إلى ان السادات حاول في البداية تأجيل موعد توقيع المعاهدة حتى لا تظهر بمثابة ردة فعل على الأحداث الداخلية في ج. ع. م، واقترح ان يتم التوقيع على المعاهدة بعد الانتهاء من الاحتفال بذكرى ثورة تموز ١٩٥٢، لكن السوفيت أصروا على ان يتم التوقيع عليها في ٢٧ أيار ١٩٧١[١].

بل ان هناك من يرى ان السادات وقع على المعاهدة مكرهاً لانه كان يواجه موقفاً حرجاً، بعد الأحداث الداخلية الأخيرة، ولخشيته من تحريض السوفيت للقوات المصرية ضده، من خلال قطع الإمدادات العسكرية السوفيتية في حالة رفضه توقيع المعاهدة [٢]. بينما يشير السادات في مذكراته، إلى انه كان قد وافق على عقد المعاهدة مع السوفيت بعد ان وعدته الحكومة السوفيتية، بوصول جميع الطلبات العسكرية التي تقدمت بها الحكومة المصرية للاتحاد السوفيتي في شهر آذار ١٩٧١، خلال أيام محدودة[٣].

وعلى أية حال فان القادة السوفيت كانوا يهدفون من وراء عقد تلك المعاهدة إلى إبقاء نفوذهم في ج. ع. م، بعد وفاة عبد الناصر والحيلولة دون حدوث تقارب، مصري – أمريكي[٤].

نصت المعاهدة المصرية – السوفيتية، على استمرار التعاون بين البلدين لمدة ١٥ عام، وتوسيعه ليشمل العلاقات الاقتصادية، والعسكرية والتقنية، والعلمية، والثقافية، وجاء في المادة الأولى من المعاهدة ما يفيد بان التعاون بين البلدين يرسى على أساس احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل[٥].

---

(1) Ali E. Hilla, Dessouki "The primacy of Econmics: The foreign policy of Egypt" in the foreign policies of Arab states, of westview press INS, (U. S. A, 1984), p.145.

(2) Nadav Safran, Saudi Arabia, the ceaseless Quest for security, press of Harvard university (London, 1985), p.145.

(٣) نقلاً عن: أنيس منصور، من أوراق السادات، ط٤، دار المعارف، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص١٤٦.

(٤) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص٢٢٠.

(٥) ينظر: المادة الأولى من نص المعاهدة المصرية – السوفيتية، ملحق رقم (٣).

وفي الواقع فان الوعد المتبادل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين، يعد نجاحاً للحكومة المصرية، إذ ان من الصعب ان تتدخل ج. ع. م، في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفيتي.

وعلى الرغم من وجهة النظر القائلة بان أكثر ما يهم الحكومة المصرية من مواد تلك المعاهدة هي المادة الثامنة، المتعلقة بالتعاون العسكري، وإن باقي المواد لا تلزمها[١]. فإنه يلاحظ ان المعاهدة لم تحدث تغييراً ملموساً في ذلك المجال، بل كرست الأمور الأساسية التي كانت ترتكز عليها العلاقات المصرية – السوفيتية، وإذا افترضنا ان هناك أمرين رئيسين تقوم عليهما العلاقات المصرية – السوفيتية يتمثلان بالمساعي السياسية لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وبالجهود العسكرية لتعزيز قوة الجيش المصري. فبالنسبة للأمر الأول، نصت المادة الثالثة من المعاهدة على ((ان الطرفين سيواصلان بكل حزم بذل الجهود التي تستهدف تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط وصيانته))[٢]. وذلك النص هو استمرار للسياسة السوفيتية – المصرية منذ انتهاء حرب ١٩٦٧.

اما بالنسبة للأمر الثاني، فقد نصت المادة الثامنة على الآتي: ((ولصالح تعزيز القدرة الدفاعية للجمهورية العربية المتحدة فان الطرفين المتعاقدين سيواصلان، تطوير التعاون في المجال العسكري على أساس الاتفاقيات المعينة بينهما...))[٣]، وذلك يعني ان المعاهدة لم تسجل أي تغيير في ذلك المجال، بل جاءت لتأكيد ألاتفاقيات العسكرية السابقة بين البلدين.

من خلال تلك المعاهدة أراد السوفيت ضمان عدم تحرك ج. ع. م عسكرياً، دون التشاور معهم، ولاسيما وان تصريحات الحكومة المصرية حول اللجوء إلى الحل العسكري، قد أثارت مخاوف الحكومة السوفيتية، من احتمالات تورطهم في صراع عربي – (إسرائيلي) جديد، وقد استطاع السوفيت ان يحصلوا بمقتضى تلك المعاهدة على تعهد من الجانب المصري بعدم البدء بأي تحرك عسكري قبل التشاور مع السوفيت، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على: ((في حالة نشوب أوضاع

(١) دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٢) ينظر: المادة الثالثة من نص المعاهدة، ملحق رقم (٣).
(٣) ينظر: المادة الثامنة من نص المعاهدة، ملحق رقم (٣).

يرى الجانبان فيها خطراً على السلام، وخرقاً له فانهما سيجريان فوراً الاتصالات بينهما بغية تنسيق مواقفهما لإزالة الخطر الناشئ وإحلال السلام))[١].

ولا يمكن إغفال الآثار السياسية للمعاهدة، فهي أعطت الاتحاد السوفيتي الأساس القانوني الذي يعكس وجوده السياسي والعسكري في ج. ع. م، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف التي رافقت توقيع المعاهدة، سواءً الداخلية في ج. ع. م ام المبادرات السياسية الأمريكية الهادفة إلى بناء علاقات جديدة مع الحكومة المصرية. نرى ان أهمية المعاهدة تكمن في تثبيت الدور السياسي للاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية[٢].

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في بنود المعاهدة بين النصين المصري والسوفيتي[٣] إلا ان الصحافة السوفيتية قدمت المعاهدة على انها حدث تاريخي له أهمية كبرى، ويفتح عهداً جديداً في العلاقات بين البلدين. وبينما وصفتها صحيفة ازفستيا بالحدث الهام والبارز في حياة الشعبين وعدّتها عامل سيكون له نصيب كبير في دعم بناء دولة مصرية حديثة[٤]. وصفتها صحيفة برافدا بالحدث الضخم بالنسبة للمشرق العربي بأسره[٥]. وانها (اي المعاهدة) تمثل مواصلة لخط الرئيس المصري جمال عبد الناصر في تقوية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، بما هيئته من أساس طويل الأمد لتعاون متعدد الأوجه بين البلدين[٦].

ويمكن القول ان معاهدة الصداقة والتعاون كانت بمثابة تقنين للعلاقات المصرية – السوفيتية القائمة آنذاك[٧].

ويبدو ان الحكومة المصرية كانت تنظر إلى تلك المعاهدة بوصفها ضرورة ملحة تمليها عليها اعتبارات مؤقتة، ولا تعني ارتباط ج. ع. م المطلق بالاتحاد

---

(١) ينظر: المادة السابعة من نص المعاهدة، ملحق رقم (٣).
(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٧١، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، ١٩٧٥)، ص٤٤٣.
(٣) ينظر: دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٤) صحيفة الازفستيا، العدد ١٢٦، ١٩٧١/٥/٣٠.
(٥) نقلاً عن وكالة (نوفوستي) الصحافية العدد ١٥٥٤، في ١٩٧١/٧/١١.
(٦) نقلاً عن:Yodfat, Op. Cit., p.277
(٧) فريد مان، المصدر السابق، ص٨٤.

السوفيتي، ومما يدلل على ذلك وصف السادات للمعاهدة عقب توقيعها بانها لا تزيد عن مجرد كونها (حبراً على ورق)[١]. بينما كانت الحكومة السوفيتية ترى في تلك المعاهدة أساسا لعلاقات طويلة الأجل بين البلدين[٢].

وربما كانت أهمية المعاهدة بالنسبة للجانب السوفيتي تكمن في إظهار مدى فشل السياسة الخارجية الأمريكية، في إحداث انشقاق في العلاقات المصرية – السوفيتية وما يدلل على ذلك ما ذكره بودغورني بعد التوقيع على المعاهدة حين قال ((تكمن أهمية المعاهدة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة، في انها ضربة جديدة لمخططات الامبريالية العالمية التي تحاول بكل طريقة ممكنة دق اسفين في العلاقات بين بلدينا بهدف إضعاف صداقتنا وبث الفرقة بين القوى التقدمية))[٣].

أما عند الجانب المصري فانها كانت تمثل عنصراً من عناصر الضغط على الولايات المتحدة و (إسرائيل) لحملها على التحرك الجدي على طريق التسوية السلمية، كما انها تضمنت التزاماً سوفيتياً بإمداد ج. ع. م بحاجتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية اللازمة للقيام بتحرك عسكري لإزالة اثأر العدوان في حال فشل جهود التسوية السياسية[٤].

وربما تكون النتيجة المهمة لتلك المعاهدة على العلاقات الدولية، قد تمثلت بتأثيرها في سياسة عدم الانحياز، فحتى أيار ١٩٧١، بقي مبدأ عدم الانحياز فكرة حية في العالم الثالث، وكان في توقيع مصر للمعاهدة مع السوفيت، اعترافاً ضمنياً، بان خط عدم الانحياز، تجاوزه الزمن، وشكلت المعاهدة غياباً رسمياً لمبدأ -على الرغم من ضعفه- كان في عام ١٩٧١ أحد معطيات السياسة العالمية[٥].

وبعد توقيع الجانبين المصري والسوفيتي على معاهدة الصداقة والتعاون دخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة من التنسيق المشترك. وخلال الفترة (٢٩ حزيران – ٤

---

(١) نقلاً عن: جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص٢٨٣.

(٢) وثائق وقرارات المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، منشورات وكالة انباء نوفوستي، (موسكو، ١٩٧٦)، ص١٥.

(٣) نقلاً عن فريدمان، المصدر السابق، ص٨٥.

(4) Glassman. Op. Cit, p.89.

(٥) دانكوس، المصدر السابق، ص١٤٤.

تموز ١٩٧١) قام محمود رياض (وزير الخارجية المصري) بزيارة للاتحاد السوفيتي، كان الهدف المعلن لها، هو تبادل وثائق إبرام معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين[١]. بينما هناك من يشير إلى ان الهدف الفعلي لتلك الزيارة هو تأكيد ضرورة البدء بعمليات عسكرية بعد فشل الجهود السياسية في حل أزمة الصراع العربي- (الاسرائيلي)[٢]. ولاسيما ان التصميم على القتال في أقرب فرصة، واعتبار الخيار العسكري حلاً وحيداً لتلك الأزمة، كان توجهاً سائداً لدى القيادة العسكرية المصرية آنذاك[٣].

وتعد تلك الزيارة أول اتصال رسمي بين الاتحاد السوفيتي و ج. ع. م، بعد ان دخلت العلاقات بينها مرحلة جديدة، تقتضي استمرار التشاور والاتصال لتنسيق الموقف، والعمل المشترك بغية التوصل إلى حل يحقق أهداف الحكومة المصرية، في إزالة أثار العدوان (الإسرائيلي)، واتفق الجانبان في تلك الزيارة على ان الوصول إلى ذلك يمكن من خلال دعم القدرة العسكرية المصرية، آخذين في الاعتبار ان (إسرائيل) تبني حساباتها وموقفها على أساس قدرة الخصم على التحرك العسكري في حال فشل كافة الجهود السلمية[٤].

وبعد عرض وجهات النظر المتبادلة، اتفق الجانبان على ضرورة استمرار العمل السياسي وأهميته في تلك المرحلة[٥].

وذلك يعني ان تعزيز التعاون العسكري بين الجانبين المصري والسوفيتي لا يعني إهمال الخيار السياسي، وربما كان الهدف منه هو التلويح بالقوة العسكرية من اجل تحقيق مكاسب على المستوى السياسي.

وفي نهاية المباحثات صدر بيان ختامي مشترك، تمثلت أهميته، في تأكيده على ان اي تسوية للنزاع العربي- (الاسرائيلي) يجب ان تشمل جميع جوانب المشكلة، التي تتصل ببعضها، وأهمها سحب القوات (الإسرائيلية) وإقرار السلام في الشرق

(١) نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية، العدد ١٥٤٩، ١٩٧١/٧/٥، ص١.
(٢) إسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٠.
(٣) عبد المنعم خليل، في قلب المعركة، المكتبة الأكاديمية، (القاهرة، ١٩٩٥)، ص٣٦١.
(٤) صحيفة الجمهورية (القاهرة)، العدد ٦٤٠٣، ١٩٧١/٧/٧.
(٥) صحيفة الأهرام، العدد ٣٠٨٨٨، ١٩٧١/٧/٦.

الأوسط، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان على ان مسألة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، لا يمكن حلها على حدة دون حل مسائل التسوية الأخرى[1].

وبهذا تضمن البيان مواجهة واضحة لمحاولات تجزئة مشكلة الشرق الأوسط، وفصل مسألة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، عن بقية اجزاء التسوية الشاملة.

(١) "البيان المشترك، السوفيتي – المصري" نشرة وكالة (نوفوستي) الصحافية العدد ١٥٤٩، ١٩٧١/٧/٥،
ص-ص١-٢.